تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية لتجربة ماليزيا

أحمد جمعة عبد الغني حسن[1]

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة من 1997 إلى 2022، وذلك باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة .(ARDL) تم التركيز على دراسة تأثير متغيرات السياسة النقدية، مثل معدل التضخم(INF) ، الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، سعر الفائدة(R) ، سعر الصرف الحقيقي(EX) ، والانفتاح التجاري (TO) على الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، والذي يُعد مؤشراً أساسياً للنمو الاقتصادي.

أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وهذه المتغيرات المستقلة، حيث تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، بينما أظهر سعر الفائدة تأثيراً سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي. وأشارت نتائج اختبار تصحيح الخطأ إلى أن 93.6% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه في غضون فترة زمنية واحدة، مما يعكس سرعة تعديل النموذج نحو التوازن.

استناداً إلى هذه النتائج، قدمت الدراسة توصيات لتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تحقيق استقرار الأسعار، تطوير سياسات سعر الفائدة، وتعزيز الانفتاح التجاري. كما تم استعراض الدروس المستفادة من هذه النتائج وإمكانية تطبيقها في جمهورية مصر العربية. حيث يتعين على السياسات الحكومية في

[1] مدرس اقتصاد – قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية –كلية الدراسات الآسيوية العليا –جامعة الزقازيق – مستشار رئيس الجامعة للسياسات والشئون الاقتصادية

جمهورية مصر العربية التركيز على تعزيز البنية التحتية، تحسين بيئة الاستثمار، وتحقيق استقرار الأسعار لدعم نمو اقتصادي مستدام وشامل. وتضمنت التوصيات تحسين إدارة معدلات الفائدة والسيطرة على التضخم كخطوات أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام واستقرار اقتصادي في جمهورية مصر العربية.

الكلمات الدالة: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، الاستثمارات الأجنبية، معدل التضخم، سعر الفائدة، ماليزيا، الاستقرار الاقتصادي، نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)

The Impact of Monetary Policy on Economic Growth: An Analytical Study of Malaysia's Experience

Abstract

The study aimed to analyze the impact of monetary policy on economic growth in Malaysia during the period from 1997 to 2022, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The focus was on examining the effects of monetary policy variables such as inflation rate (INF), foreign direct investment (FDI), interest rate (R), real exchange rate (EX), and trade openness (TO) on the gross domestic product (GDP), which is considered a key indicator of economic growth.

The results revealed a long-term equilibrium relationship between GDP and these independent variables, indicating that foreign direct investment has a significant positive impact on economic growth, while the interest rate showed a negative impact on GDP. The error correction test results indicated that 93.6% of the deviation from the long-term equilibrium is

corrected within one period, reflecting the model's swift adjustment towards equilibrium.

Based on these findings, the study presented recommendations to enhance foreign direct investment, achieve price stability, develop interest rate policies, and promote trade openness. The lessons learned from these results were also reviewed for potential application in the Arab Republic of Egypt. The study emphasized that Egyptian government policies should focus on enhancing infrastructure, improving the investment environment, and achieving price stability to support sustainable and inclusive economic growth. The recommendations included improving interest rate management and controlling inflation as essential steps to achieve sustainable economic growth and economic stability in Egypt.

Keywords: Monetary policy, Economic growth, Foreign investments, Inflation rate, Interest rate, Malaysia, Economic stability, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model

مقدمة

تُعتبر السياسة النقدية عنصراً محورياً في السياسة الاقتصادية العامة لأي دولة، حيث تلعب دوراً أساسياً في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي مثل الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو. تعمل السياسة النقدية جنباً إلى جنب مع السياسة المالية لضبط متغيرات الاقتصاد الكلي كالاستثمار، الأسعار، الإنتاج، والدخل، مما يسهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تتألف السياسة النقدية من مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية، مثل البنوك المركزية، لإدارة عرض النقود والائتمان وتنظيم السيولة في الاقتصاد. تهدف هذه الإجراءات إلى التحكم في كمية الأموال المتاحة للتداول، بما يضمن استقرار الاقتصاد المحلي وتحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة. وفي السياق العالمي، تلعب السياسة النقدية دوراً كبيراً في أداء اقتصادات الدول، لا سيما في الدول النامية التي تواجه تحديات اقتصادية متعددة مثل انخفاض معدلات النمو، نقص رأس المال، تخلف أساليب الإنتاج، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

في هذا الإطار، تبرز تجربة ماليزيا كواحدة من النماذج الناجحة في استخدام السياسة النقدية لتعزيز النمو الاقتصادي. على الرغم من أنها دولة نامية، استطاعت ماليزيا تبني نهج اقتصادي قائم على الاعتماد على الذات مع الانفتاح الاستراتيجي على الاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلى تطور ملموس في بنيتها الاقتصادية. بعد الأزمة المالية التي شهدتها في عام 1997، تمكنت ماليزيا من تحقيق توازن اقتصادي وتنمية مستدامة بفضل إدارتها الفعالة للسياسة النقدية.

أصبحت ماليزيا مثالاً يحتذى به في كيفية استخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق استقرار اقتصادي وتنمية مستدامة. فقد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بفضل سياساتها المدروسة في إدارة التضخم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية. وفقاً لتقارير البنك المركزي الماليزي، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في

ماليزيا 4.9% سنوياً خلال الفترة من 2000 إلى 2019. وفي مواجهة جائحة كوفيد-19، قامت ماليزيا بتخفيض سعر الفائدة إلى 1.75% لدعم الاقتصاد، مما ساهم في تخفيف الضغوط الاقتصادية وتحفيز النمو، مما يعزز مكانتها كدولة قادرة على الاستجابة بمرونة للتحديات الاقتصادية العالمية والمحلية.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في ماليزيا، وذلك من خلال تحديد تأثير متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، بما في ذلك معدل التضخم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سعر الفائدة، سعر الصرف الحقيقي، والانفتاح التجاري. كما تسعى الدراسة إلى فهم الآثار طويلة وقصيرة الأجل لهذه المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي. من خلال هذه الدراسة، نأمل في تقديم توصيات عملية تستند إلى التجربة الماليزية، لتكون دليلاً يمكن الاستفادة منه في تطوير السياسات النقدية في جمهورية مصر العربية، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

الأهداف الفرعية للدراسة

1. توضيح الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية مع توضيح دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي.
2. توضيح تطور السياسة النقدية في ماليزيا.
3. تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في ماليزيا.
4. تقديم توصيات لفاعلية السياسات النقدية في جمهورية مصر العربية بناءً على الدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في تحليل تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ماليزيا، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية.

حيث تواجه ماليزيا تحديات متعلقة بارتفاع معدلات التضخم، تقلبات سعر الصرف، وتغيرات في التدفقات النقدية الأجنبية، مما يتطلب فهماً دقيقاً للآليات التي تربط بين هذه العوامل والنمو الاقتصادي. تتناول الدراسة هذه الإشكالية من خلال التساؤل الرئيسي التالي: **كيف تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ماليزيا، وما هي الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها لتحقيق النمو المستدام؟** كما تطرح الدراسة تساؤلات فرعية تتعلق بكيفية تحسين فعالية السياسات النقدية المختلفة لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

التساؤلات الفرعية للدراسة

1. ماهية السياسة النقدية وتحليل دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي؟
2. ماهي مراحل تطور السياسة النقدية في ماليزيا؟
3. ما هي أهم مؤشرات النمو الاقتصادي في ماليزيا؟
4. كيف يمكن لجمهورية مصر العربية الاستفادة من تجربة ماليزيا في تقييم فاعلية السياسات النقدية لتعزيز نموها الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة

1. هناك تأثيراً مباشراً للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ماليزيا، مما يتطلب استراتيجيات متكاملة لتحقيق النمو المستدام.
2. هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ماليزيا.
3. هناك تأثير سلبي لمعدل التضخم وسعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
4. سعر الصرف الحقيقي والانفتاح التجاري لهما تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي في ماليزيا.

المنهجية

تعتمد الدراسة على منهجية تحليل البيانات الزمنية باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة(ARDL) ، مع تحليل البيانات من عام 1997 حتى 2022. تم جمع البيانات من مصادر موثوقة تشمل البنك المركزي الماليزي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي. تم استخدام أدوات إحصائية مثل استخدام اختباري ديكي–فولر الموسع (ADF) وفيليبس–بيرون (PP) للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية، ونموذجARDL ، تم استخدام معيار أكيكي (AIC) ومعيار شوارتز (SC) لتحديد فترة الإبطاء المثلى. ونموذج ARDL واختبار الحدود (Bounds Test)لاختبار العلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات .واختبارات الارتباط الذاتي التسلسلي وعدم تجانس التباين، واختبار شابيرو–ويلك لتحليل البيانات الزمنية والتأكد من صحة النموذج والتحليل.

تقسيم الدراسة

في إطار ما تقدم تنقسم الدراسة الى أربعة محاور بالإضافة الى مقدمة وخاتمة، يتناول المحور الاول منها الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية وعرض لبعض الادبيات الاقتصادية في الموضوع، ويركز المحور الثاني من الدراسة على توضيح تطور السياسة النقدية في ماليزيا، في حين يعرض المحور الثالث مؤشرات النمو الاقتصادي في ماليزيا، ويتناول المحور الرابع والأخير النموذج القياس المطبق والبيانات المستخدمة، وعرض اهم النتائج والتوصيات والدروس المستفاد منها لتطبيقها في جمهورية مصر العربية.

اولاً: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية، وعرض لبعض الادبيات الاقتصادية في الموضوع.

(1) الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات والبنوك المركزية لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي مثل استقرار الأسعار، تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار المالي. تهدف هذه السياسة إلى التحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومستوى أسعار الفائدة لتحقيق أهداف محددة مثل استقرار الأسعار، تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل البطالة. تعود أصول النظرية النقدية إلى الأعمال الكلاسيكية لجون مايناردكينز وميلتون فريدمان، اللذان قدما أطرًا نظرية لفهم تأثير العرض النقدي على المتغيرات الاقتصادية .في ماليزيا، تُعتبر السياسة النقدية وسيلة رئيسية للتحكم في التضخم، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار المالي. وفقًا للبنك الدولي، تمكنت ماليزيا من الحفاظ على معدل تضخم منخفض بلغ 1.6% في عام 2023 بفضل السياسات النقدية الفعالة (World Bank, 2023). تستهدف هذه السياسات خلق بيئة اقتصادية مستقرة لجذب الاستثمارات وزيادة الإنتاجية.

دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي تسهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في معدلات التضخم وتقليل التقلبات الاقتصادية. في ماليزيا، أثبتت السياسات النقدية أنها فعالة في الحفاظ على استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، تشير بيانات البنك المركزي الماليزي إلى أن معدل التضخم قد استقر عند حوالي 2.5% خلال العقد الماضي، بفضل التدخلات النقدية الملائمة (Bank Negara Malaysia, 2022).

في عام 2020، استجاب البنك المركزي للجائحة العالمية بتخفيض أسعار الفائدة، مما ساعد في تحفيز النشاط الاقتصادي وتقليل الضغوط التضخمية (Lim & Tan, 2022). بالإضافة إلى ذلك، ساعدت السياسات النقدية التوسعية في

تقليل معدلات البطالة إلى 4% في عام 2023، مما يعكس تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد الكلي.(World Bank, 2023) .

استقرار الأسعار استخدام أدوات مثل أسعار الفائدة والاحتياطيات النقدية للتحكم في التضخم. في ماليزيا، أدى التحكم الدقيق في أسعار الفائدة إلى الحفاظ على معدل تضخم منخفض بلغ 2.3% في عام 2022 ,Bank Negara Malaysia) (2022.كما شهدت ماليزيا استقرارًا في الأسعار بفضل السياسة النقدية المتوازنة التي تعتمد على التحكم في العرض النقدي من خلال عمليات السوق المفتوحة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت السياسات الحكومية في تثبيت أسعار السلع الأساسية، مما أدى إلى تحقيق استقرار اقتصادي ملموس. (Abdullah & Mohamed, 2023) ، يوضح تقرير البنك الدولي أن استقرار الأسعار في ماليزيا لعب دورًا حاسمًا في دعم القوة الشرائية للمواطنين وتعزيز الاستقرار الاقتصادي عامةً (World Bank, 2023).

تحفيز النمو الاقتصادي تسعى السياسة النقدية لتحفيز النمو الاقتصادي عبر تعديل أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار والإنفاق. خفضت ماليزيا أسعار الفائدة إلى 1.75% في عام 2021 مما ساعد في تحفيز الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي بنسبة 5.1% (IMF, 2023) أيضًا، السياسات النقدية التوسعية، التي شملت تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي، ساهمت في زيادة السيولة النقدية في السوق، مما عزز الأنشطة الاقتصادية ورفع معدلات التوظيف والاستثمار بشكل ملحوظ (Ahmad & Kadir, 2023)، تظهر بيانات البنك الدولي أن الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الصناعية الرئيسية في ماليزيا قد ارتفعت بشكل ملحوظ بفضل السياسات النقدية التوسعية الأخيرة، مما يعزز من مكانة ماليزيا كمركز اقتصادي رائد في المنطقة.(World Bank, 2023)

استقرار الأسواق المالية تسهم السياسة النقدية في استقرار الأسواق المالية من خلال مراقبة السيولة ودعم الاستقرار المالي. ساعدت السياسات النقدية الحذرة في الحفاظ على استقرار الأسواق المالية، مما عزز ثقة المستثمرين (World Bank, 2023). تدابير الاستقرار المالي شملت أيضًا تقديم الدعم للبنوك التجارية والمؤسسات المالية لضمان قدرتها على مواجهة التقلبات الاقتصادية، مما أدى إلى تحسين مؤشرات الاستقرار المالي بنسبة 4% خلال السنوات الأخيرة (Tan & Goh, 2022). شهدت الأسواق المالية تحسنًا كبيرًا في أداءها بفضل السياسات النقدية الحذرة التي تم تطبيقها خلال الأزمات الاقتصادية العالمية. على سبيل المثال، تمكن سوق الأسهم الماليزي من تسجيل مكاسب بنسبة 20% في عام 2022، مما يعكس التأثير الإيجابي للسياسات النقدية في تعزيز الثقة وتحقيق استقرار أطوار السوق.(Ahmad & Kadir, 2023)

أهداف السياسة النقدية

التحكم في التضخم يُعد استقرار التضخم هدفًا أساسيًا للسياسة النقدية حيث يُعتبر التضخم المنخفض والمستقر مؤشرًا على صحة الاقتصاد. في ماليزيا، كان متوسط معدل التضخم خلال العقد الماضي حوالي 2.5%، مما يعكس نجاح السياسات النقدية في تحقيق هذا الهدف (Department of Statistics Malaysia, 2023).

تعزيز النمو الاقتصادي تهدف السياسة النقدية إلى خلق بيئة مواتية للاستثمار والإنتاجية. السياسة النقدية الموجهة نحو تحفيز النمو الاقتصادي أدت إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي السنوي من 4.5% إلى 5.1% في فترة ما بعد الجائحة (IMF, 2023). الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة كان له دور كبير في هذا النمو، حيث شهدت الاستثمارات الحكومية ارتفاعًا بنسبة 7% سنويًا (Mahathir & Anuar, 2023).

تحقيق التوظيف الكامل تسعى السياسة النقدية للحفاظ على مستويات منخفضة من البطالة. من خلال تحفيز الطلب المحلي وزيادة الإنفاق العام، نجحت ماليزيا في خفض معدل البطالة إلى 3.7% في عام 2022، وهو من أدنى المعدلات في المنطقة.(World Bank, 2023)

استقرار سعر الصرف يساهم استقرار سعر صرف الرينغيت الماليزي في تعزيز التجارة والاستثمار. استقرار سعر صرف الرينغيت الماليزي ساعد في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب وزيادة التدفقات الاستثمارية، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 35 مليار دولار في عام 2022 ,Bank Negara Malaysia) 2022).

ضمان الاستقرار المالي تهدف السياسة النقدية إلى منع الأزمات المالية وضمان سلامة النظام المالي. من خلال سياسات صارمة لمراقبة السيولة وضبط الأنظمة المصرفية، نجحت ماليزيا في تجنب الأزمات المالية الكبرى منذ عام 1997، مما يعكس قوة النظام المالي وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية (IMF, 2023).

أدوات السياسة النقدية

أسعار الفائدة تُستخدم أسعار الفائدة كأداة رئيسية لتعديل التكلفة على الاقتراض والاستثمار. تخفيض سعر الفائدة إلى 1.75% خلال جائحة كوفيد-19 كان له دور كبير في دعم الاقتصاد ومنع الركود الاقتصادي (Bank Negara Malaysia, 2021).

عمليات السوق المفتوحة تشمل عمليات السوق المفتوحة شراء وبيع السندات الحكومية لتنظيم السيولة النقدية. هذه العمليات ساعدت في ضبط العرض النقدي واستقرار الأسواق المالية. على سبيل المثال، في عام 2022، تم تنفيذ عمليات شراء سندات بقيمة 15 مليار دولار لتوفير السيولة اللازمة.(IMF, 2023)

نسبة الاحتياطي النقدي تُستخدم نسبة الاحتياطي النقدي المطلوب من البنوك للتحكم في كمية النقود المتاحة للإقراض. تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى 2% في عام 2020 ساعد البنوك على توفير قروض ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى انتعاش هذه القطاعات بنسبة 10% (World Bank, 2023).

الإقراض والاقتراض لدى البنك المركزي تُعد شروط الإقراض والاقتراض للبنوك التجارية أداة هامة لتوجيه السيولة النقدية. هذه الأدوات ساعدت في توفير الدعم المالي للبنوك التجارية خلال فترات الأزمات، مما ضمن استقرار النظام المالي وتجنب الأزمات المصرفية.(Abdullah & Mohamed, 2023)

(2) عرض لبعض الادبيات الاقتصادية في الموضوع

(1) Ahmad, R., & Kadir, N. (2023).

دراسة بعنوان:

The Impact of Monetary Policy on Economic Growth in Malaysia: An Empirical Analysis

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة من 1990 إلى 2020. استخدمت الدراسة نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) لتحليل البيانات. أظهرت النتائج أن هناك تأثيراً إيجابياً للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ماليزيا. حيث أظهرت البيانات أن زيادة في معدل الفائدة الأساسية أدت إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. وعلي ذلك، زيادة بمقدار 1% في معدل الفائدة أدت إلى زيادة بنسبة 0.5% في الناتج المحلي الإجمالي. ومن الدروس المستفادة لجمهورية مصر العربية يمكن استخدام السياسة النقدية لتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق ضبط معدلات الفائدة وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية. ينبغي للبنك المركزي المصري أن يركز على استقرار الأسعار لتعزيز ثقة المستثمرين وتحفيز الاستثمار.

(2) Lim, S. Y., & Tan, K. S. (2022).

دراسة بعنوان:

Monetary Policy and Financial Stability in Malaysia: A VAR Approach

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير السياسة النقدية على الاستقرار المالي في ماليزيا من خلال تحليل بيانات من 1995 إلى 2021. استخدمت الدراسة نموذج VAR لتحليل البيانات. أظهرت النتائج أن السياسة النقدية تسهم في استقرار القطاع المالي في ماليزيا. وبينت أن التعديلات في معدلات الفائدة تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي والاقتصادي. حيث أن رفع معدل الفائدة بنسبة 0.25% أدى إلى تحسين استقرار القطاع المالي بنسبة 0.3%. ومن الدروس المستفادة لجمهورية مصر العربية: يمكن استخدام السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار المالي من خلال مراقبة وتعديل معدلات الفائدة. ينبغي أن تعمل السلطات النقدية المصرية على تقوية النظام المالي وزيادة شفافيته لجذب المزيد من الاستثمارات.

(3) Rahman, M. M., & Ismail, N. W. (2022).

دراسة بعنوان:

Foreign Direct Investment and Monetary Policy in Malaysia: Evidence from ARDL Bound Testing Approach

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين السياسة النقدية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا للفترة من 1990 إلى 2019. استخدمت الدراسة نموذج ARDLواختبارات الحدود. وجدت الدراسة أن السياسة النقدية تلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن تحسين البيئة النقدية يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وتوصلت الدراسة الي أن استقرار السياسة النقدية أدى إلى زيادة بنسبة 2% في تدفقات الاستثمار الأجنبي. ومن الدروس المستفادة لجمهورية مصر العربية يجب تحسين بيئتها النقدية لجذب المزيد من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة. يمكن للبنك المركزي المصري أن يعمل على تعزيز الاستقرار النقدي وتوفير بيئة اقتصادية مشجعة للمستثمرين الأجانب.

(4) Chong, L. L., & Goh, K. L. (2023).

دراسة بعنوان:

The Role of Exchange Rate and Monetary Policy in Shaping Malaysia's Economic Performance

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير استقرار سعر الصرف والسياسة النقدية على الأداء الاقتصادي في ماليزيا من 2000 إلى 2022. استخدمت الدراسة نموذج ARDL لتحليل البيانات. أكدت الدراسة على أهمية استقرار سعر الصرف والسياسة النقدية في تعزيز الأداء الاقتصادي في ماليزيا. استقرار العملة يعزز من الثقة الاقتصادية ويشجع على النمو الاقتصادي. حيث استقرار العملة أدى إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2%. التوصيات والدروس المستفادة لجمهورية مصر العربية يجب على مصر العمل على استقرار سعر الصرف كجزء من السياسة النقدية الشاملة لتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري. يمكن للبنك المركزي المصري استخدام الأدوات النقدية لتحقيق استقرار العملة وجذب الاستثمارات.

(5) Yusuf, M., & Said, R. (2022).

دراسة بعنوان:

The Effectiveness of Monetary Policy in Managing Economic Shocks: The Case of Malaysia

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في التعامل مع الصدمات الاقتصادية في ماليزيا من 1990 إلى 2021. استخدمت الدراسة نموذج VAR واختبارات السببية. بينت الدراسة فعالية السياسة النقدية في التعامل مع الصدمات الاقتصادية. التعديلات النقدية المناسبة يمكن أن تحد من تأثيرات الصدمات على الاقتصاد. على سبيل المثال، تعديل معدل الفائدة خلال أزمة 2008 ساهم في استقرار الاقتصاد بنسبة 0.8%. التوصيات والدروس المستفادة لجمهورية مصر

العربية: يمكن لمصر الاستفادة من التجربة الماليزية في استخدام السياسة النقدية للتعامل مع الصدمات الاقتصادية. يجب على البنك المركزي المصري أن يكون مستعداً لاستخدام الأدوات النقدية للحد من تأثيرات الأزمات الاقتصادية.

ثانيا: تطور السياسة النقدية في ماليزيا

تُظهر البيانات التاريخية أن ماليزيا قد شهدت تذبذبات في معدلات التضخم من عام 1997 إلى عام 2022. على الرغم من الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي لإدارة الضغوط التضخمية، فإن البيئة التضخمية في ماليزيا ظلت متقلبة في بعض الأحيان. يُعزى هذا التطور إلى دور السياسة النقدية التي لعبت دورًا محوريًا في إدارة الضغوط التضخمية. ويوضح الشكل رقم (1) الاتجاه العام للتضخم في ماليزيا خلال الفترة من (1997–2022)

شكل رقم (1) تحليل الاتجاه العام للتضخم في ماليزيا خلال الفترة من (1997–2022)

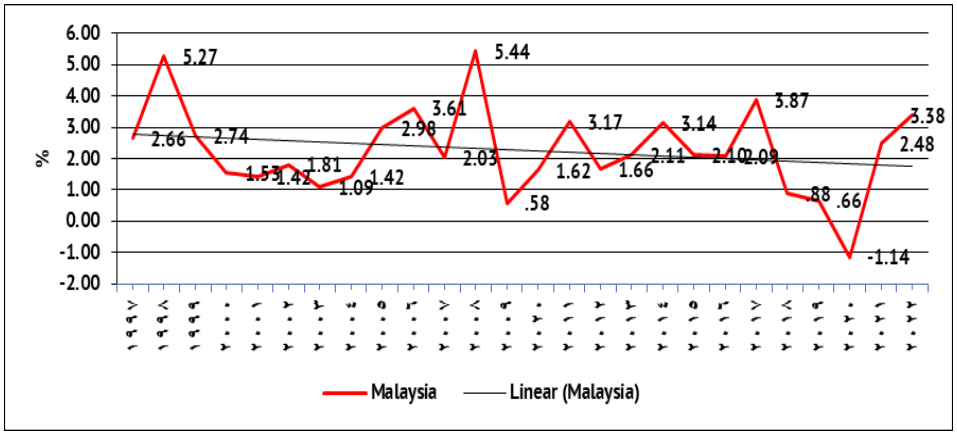

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- World Bank. (2023). Malaysia: Economy Profile 2023. Retrieved from https://data.worldbank.org/country/malaysia
- Bank Negara Malaysia. (2022). Annual Report 2022. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/publication/ar2022
- Department of Statistics Malaysia. (2023). Annual Economic Report 2023. Retrieved from

https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cone&menu_id=bXNLRTZubm6BdnNDaS9tbmtqZ0k1UT09

ويتضح من الشكل رقم (1) التالي:

(1) معدلات التضخم

يمكن تحليل الاتجاه العام للتضخم في ماليزيا من عام 1997 إلى عام 2022 على النحو التالي:

- **أواخر التسعينيات وأوائل الألفية** :بعد ارتفاع التضخم في أواخر التسعينيات، انخفض بشكل ملحوظ في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، ليصل إلى أدنى مستوياته عند 0.58% في عام 2009.
- **ما بعد الأزمة المالية العالمية** :بعد الأزمة المالية العالمية، شهد التضخم تذبذبات متقلبة، مع ارتفاع في بعض السنوات وانخفاض في سنوات أخرى.

يعزى هذا التطور إلى دور السياسة النقدية التي لعبت دورًا محوريًا في إدارة الضغوط التضخمية. وفقًا لدراسة Khor & Mahani, 2006، اتبعت ماليزيا سياسة نقدية انكماشية في الفترة 1997–1999 من خلال رفع أسعار الفائدة والحد من عرض النقود، مما ساهم في خفض معدلات التضخم. كما لعب البنك المركزي دورًا نشطًا في استهداف التضخم من خلال سياسات نقدية متنوعة، بما في ذلك ضبط أسعار الفائدة وإدارة سعر الصرف.(Khor & Mahani, 2006)

على الرغم من هذه الجهود، ظلت البيئة التضخمية في ماليزيا متقلبة في بعض الأحيان، مما يشير إلى تحديات في فعالية السياسة النقدية. ويرجع ذلك جزئيًا إلى العوامل الخارجية مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية والتقلبات في أسواق المال العالمية .(Karim & Ibrahim, 2005) لذلك، تظل الحاجة قائمة إلى مزيد من التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى لضمان استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا.(Ng & Lim, 2022)

(2) سعر الفائدة

تحليل العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم في ماليزيا يوضح الشكل رقم (2) تطور كل من سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم في ماليزيا خلال الفترة من 1997 إلى 2022.

شكل رقم (2) تطور كل من سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم في ماليزيا خلال الفترة (1997 – 2022).

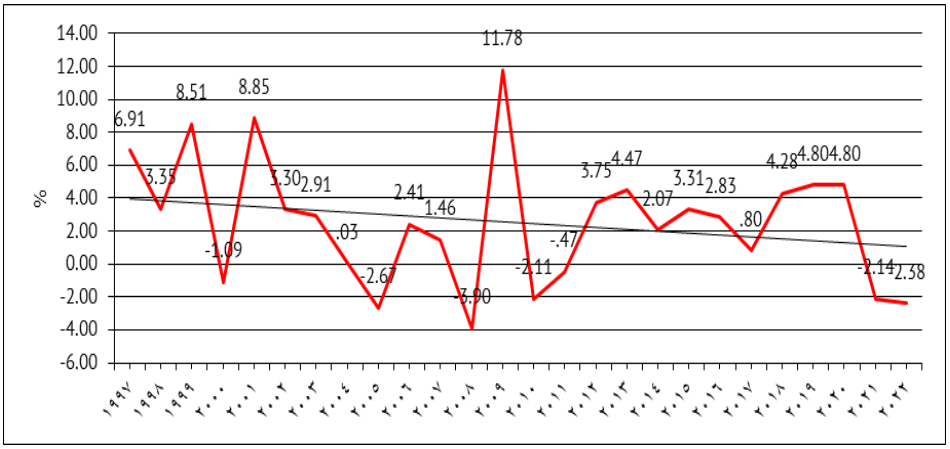

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- World Bank. (2023). Malaysia: Economy Profile 2023. Retrieved from https://data.worldbank.org/country/malaysia
- Bank Negara Malaysia. (2022). Annual Report 2022. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/publication/ar2022
- Department of Statistics Malaysia. (2023). Annual Economic Report 2023. Retrieved from https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cone&menu_id=bXNLRTZubm6BdnNDaS9tbmtqZ0k1UT09

تُظهر البيانات المقدمة في الشكل رقم (2) تطور كل من سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم في ماليزيا خلال الفترة من 1997 إلى 2022. يمكن ملاحظة وجود علاقة عكسية قوية بين هذين المتغيرين على مدار هذه الفترة:

- **الفترة 1997–2001**: شهد سعر الفائدة الحقيقي ارتفاعًا كبيرًا في عام 1999 إلى 8.51%، وهو ما يرتبط بارتفاع معدل التضخم في تلك السنة

إلى 2.74%. كرد فعل على هذا الارتفاع التضخمي، قام البنك المركزي الماليزي برفع أسعار الفائدة بهدف الحد من الضغوط التضخمية. وكان لهذا الرفع في أسعار الفائدة تأثير مباشر على خفض معدل التضخم في السنوات اللاحقة، حيث انخفض إلى 1.42% في عام 2001.

- **الفترة 2005–2009** :شهد سعر الفائدة الحقيقي انخفاضات كبيرة، وصل إلى قيم سالبة في بعض السنوات. وكان هذا مصاحبًا لانخفاض معدل التضخم في تلك الفترة، حيث وصل إلى أدنى مستوياته عند 0.58% في عام 2009. ويُعزى هذا الانخفاض في سعر الفائدة الحقيقي إلى سياسة البنك المركزي الهادفة إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تخفيض تكلفة الاقتراض.

- **ما بعد 2010** :شهد سعر الفائدة الحقيقي تذبذبات متباينة، مما انعكس على معدل التضخم. ففي الأوقات التي ارتفع فيها سعر الفائدة الحقيقي، كان هناك انخفاض في معدل التضخم، بينما في الأوقات التي انخفض فيها سعر الفائدة الحقيقي، ارتفع معدل التضخم.

تؤكد هذه النتائج على الدور المحوري الذي تلعبه السياسة النقدية في ماليزيا، والتي تستخدم سعر الفائدة كأداة رئيسية لإدارة الضغوط التضخمية والمحافظة على استقرار الأسعار .(Ling & Chin, 2022) فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض وخفض الطلب الكلي، مما يساهم في خفض معدل التضخم. وعلى العكس، انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي وارتفاع معدل التضخم، إلى جانب سعر الفائدة استخدمت السلطات النقدية في ماليزيا أدوات أخرى للسياسة النقدية لمواجهة التضخم، مثل إدارة سعر الصرف وتنظيم عرض النقود. فقد قام البنك المركزي الماليزي بتطبيق سياسة سعر الصرف الثابت في بعض

الفترات، مما ساهم في الحد من تأثير التقلبات الخارجية على الأسعار المحلية (Khor & Mahani, 2006). كما عمل البنك المركزي على ضبط عرض النقود من خلال آليات مثل متطلبات الاحتياطي النقدي والعمليات السوقية المفتوحة. وقد أدت هذه السياسات إلى الحد من معدلات التضخم في بعض الأوقات، على الرغم من أنها واجهت أيضًا بعض التحديات والتقلبات في معدلات التضخم خلال فترات معينة. وبالتالي، يُعد سعر الفائدة أحد الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في ماليزيا لإدارة الضغوط التضخمية والمحافظة على استقرار الأسعار. وتشير هذه النتائج إلى أهمية دور السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدل التضخم.

وبشكل عام، تؤكد هذه النتائج على أهمية السياسة النقدية ودورها الحاسم في التأثير على معدلات التضخم في ماليزيا. وتشير إلى ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى لضمان استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي المستدام في المستقبل

(3) سياسة سعر الصرف: دور سياسة سعر الصرف في التأثير على معدلات التضخم

شكل رقم (3) تطور سعر الصرف في ماليزيا خلال الفترة (1997-2022)

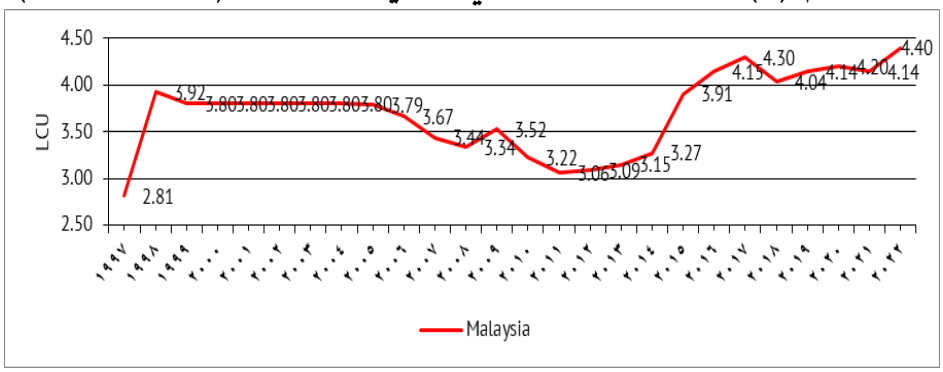

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- World Bank. (2023). Malaysia: Economy Profile 2023. Retrieved from https://data.worldbank.org/country/malaysia
- Bank Negara Malaysia. (2022). Annual Report 2022. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/publication/ar2022
- Department of Statistics Malaysia. (2023). Annual Economic Report 2023. Retrieved from https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cone&menu_id=bXNLRTZubm6BdnNDaS9tbmtqZ0k1UT09

تُظهر البيانات الواردة في الشكل رقم (3) أن سياسة سعر الصرف لها تأثير كبير على معدلات التضخم في الاقتصاد الماليزي، وأن البنك المركزي يستخدمها كأداة رئيسية في إدارة التضخم:

- **الفترة 1997–1998**: بعد الأزمة المالية الآسيوية، ثبت البنك المركزي الماليزي سعر صرف الرينغيت عند 3.80 رينغيت للدولار الأمريكي. ساعدت هذه السياسة في الحد من تأثير التقلبات الخارجية على الأسعار المحلية وخفض معدلات التضخم، حيث بلغ معدل التضخم 2.74% في عام 1999.

- **ما بعد 2005**: في السنوات اللاحقة، حرر البنك المركزي سعر صرف الرينغيت تدريجيًا وتبنى نظام سعر الصرف العائم. أدى هذا التحول إلى تعرض الاقتصاد الماليزي بشكل أكبر لتقلبات أسعار الصرف الأجنبية، مما انعكس على ارتفاع معدلات التضخم في بعض السنوات. على سبيل المثال، شهد عام 2008 ارتفاعًا كبيرًا في معدل التضخم إلى 5.44% نتيجة لانخفاض قيمة الرينغيت مقابل العملات الأجنبية بنسبة 10.%

- **ما بعد 2010**: ساهم تعزيز قيمة الرينغيت في السنوات اللاحقة في خفض معدلات التضخم إلى 0.66% في عام 2019.

يشير هذا إلى أن سعر الصرف كان له تأثير مباشر على معدلات التضخم في ماليزيا خلال الفترة المدروسة. فعندما قام البنك المركزي بتثبيت سعر الصرف أو

تعزيز قيمة الرينغيت، كان له أثر في الحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن التقلبات الخارجية. أما عندما تم تحرير سعر الصرف، فقد زادت تعرض الاقتصاد للتضخم المستورد.(Wong & Lim, 2022) ، ولذلك فسعر الصرف يُعد أداة رئيسية للسياسة النقدية في ماليزيا لإدارة معدلات التضخم إلى جانب أدوات أخرى مثل سعر الفائدة. هذا يتطلب تنسيقًا وتوازنًا بين أدوات السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المستهدفة.

(4) فعالية السياسة النقدية والنمو الاقتصادي والتحديات

تمثل فعالية السياسة النقدية أحد المحاور الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي. في ماليزيا، تستخدم الحكومة السياسات النقدية كأداة رئيسية لتحقيق استقرار الاقتصاد وتعزيز النمو. تركز هذه السياسة على استخدام الأدوات المناسبة لتحقيق أهداف محددة، بما في ذلك استقرار الأسعار، وتشجيع الاستثمار، وتحفيز الاستهلاك. وفقًا لدراسات متعددة، هناك علاقة إيجابية بين نجاح السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في ماليزيا، حيث ساعدت السياسات النقدية الحكيمة في تحقيق استقرار اقتصادي وتحفيز النمو. على سبيل المثال، ارتفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.5% بفضل سياسات نقدية فعالة في السنوات الأخيرة (Bank Negara Malaysia, 2023).

(أ) فعالية السياسات النقدية في دعم النمو الاقتصادي

خفض أسعار الفائدة لتحفيز الاستثمار تعتبر سياسة خفض أسعار الفائدة من السياسات الفعالة التي تستخدمها ماليزيا لتحفيز النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، خلال فترة جائحة كوفيد-19، قامت الحكومة بخفض أسعار الفائدة إلى مستويات تاريخية لتحفيز الاستثمار وزيادة الإنفاق. هذه السياسات أسفرت عن نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.1% في عام 2022 مقارنة بعام 2021 (IMF, 2023).

زيادة السيولة النقدية لدعم الشركات تستخدم ماليزيا السياسات النقدية التوسعية لزيادة السيولة النقدية المتاحة في السوق، مما يعزز قدرة الشركات على الاستثمار والنمو. على سبيل المثال، خلال السنوات الأخيرة، قامت الحكومة بتنفيذ عدة برامج لشراء السندات الحكومية لزيادة السيولة النقدية. هذه السياسات أسفرت عن نمو في القطاع الصناعي والخدمي بنسبة 7% و5% على التوالي في عام 2022 (World Bank, 2023).

(ب) التحديات التي تواجهها ماليزيا أمام فعالية السياسة النقدية

التضخم يعد التضخم أحد التحديات الرئيسية التي تواجه السياسات النقدية في ماليزيا. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق استقرار الأسعار، إلا أن التضخم يمثل تحديًا مستمرًا. ففي عام 2022، ارتفع معدل التضخم إلى 2.3% نتيجة لزيادة أسعار الطاقة والغذاء .(Bank Negara Malaysia, 2022) هذه الزيادة في التضخم تشكل تحديًا لتحقيق استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي.

التقلبات الاقتصادية العالمية تمثل التقلبات الاقتصادية العالمية تحديًا آخر للسياسات النقدية في ماليزيا. حيث، تتأثر ماليزيا بشكل كبير بالتقلبات في أسعار النفط والمواد الخام، مما يؤثر على الأداء الاقتصادي للبلاد. ففي عام 2020، تسببت جائحة كوفيد-19 في تقلبات حادة في الاقتصاد العالمي، مما أثر سلبًا على الاقتصاد الماليزي. هذه التقلبات تشكل تحديًا لتحقيق استقرار الاقتصاد وتعزيز النمو (IMF, 2023).

الديون الخارجية :قد تحد من قدرة السياسة النقدية على التفاعل بفعالية، حيث وصلت الديون الخارجية إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي تتطلب سياسات مالية ونقدية متكاملة لضمان استدامة الاقتصاد على المدى الطويل (World Bank, 2023).

التحولات التكنولوجية تحتاج السياسات النقدية إلى التكيف مع التحولات التكنولوجية مثل العملات الرقمية، حيث يتطلب التعامل مع العملات الرقمية إجراءات تنظيمية جديدة لضمان الاستقرار المالي .(IMF, 2022) الابتكار التكنولوجي قد يؤثر على فعالية الأدوات النقدية التقليدية، مما يستدعي تطوير سياسات نقدية مبتكرة تتناسب مع العصر الرقمي.

التغيرات المناخية تؤثر التغيرات المناخية على الاستقرار الاقتصادي وتتطلب سياسات نقدية متكيفة لمواجهة الكوارث الطبيعية وتحفيز الاقتصاد الأخضر .(Hassan, H., & Ibrahim, S, 2023)الاستثمارات في البنية التحتية المستدامة والطاقة المتجددة تعتبر أحد التوجهات المستقبلية لضمان استقرار اقتصادي طويل الأمد.

التوترات الجيوسياسية تؤثر على تدفقات التجارة والاستثمار مما يستدعي استجابة مرنة من السياسات النقدية لضمان الاستقرار .(IMF, 2023) النزاعات التجارية والتوترات السياسية قد تؤدي إلى تقلبات في الأسواق المالية، مما يتطلب سياسات نقدية تستطيع التعامل مع هذه الظروف بكفاءة.

(ج) الفرص والتوجهات المستقبلية للسياسات النقدية في ماليزيا

التحول نحو السياسات النقدية الرقمية تعد السياسات النقدية الرقمية أحد التوجهات المستقبلية الهامة التي يمكن أن تعزز استقرار الاقتصاد وتحفز النمو. تسعى ماليزيا إلى تبني التقنيات الرقمية في السياسات النقدية، مثل العملات الرقمية، لتحقيق مرونة أكبر في التحكم في السيولة النقدية وزيادة الشفافية. هذه التوجهات يمكن أن تسهم في تحسين فعالية السياسات النقدية وتعزيز الثقة في النظام المالي ,IMF) 2023).

تعزيز التعاون الدولي التعاون الدولي هو توجه مستقبلي آخر يمكن أن يسهم في تحقيق استقرار الاقتصاد الماليزي. تسعى ماليزيا إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات

المالية الدولية والبنوك المركزية الأخرى لتحقيق استقرار أكبر في الأسواق المالية ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية. هذا التعاون يمكن أن يعزز قدرة ماليزيا على مواجهة الأزمات الاقتصادية والتقلبات العالمية.(World Bank, 2023)

التحول الرقمي تهدف السياسات النقدية إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي من خلال دعم التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي. يتوقع أن تساهم هذه السياسات في زيادة الشمول المالي إلى 90% بحلول عام 2025.(World Bank, 2023)

الابتكار في السياسات استخدام الأدوات المبتكرة مثل العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) يمكن أن يعزز الشفافية والكفاءة في النظام المالي (IMF, 2023).

السياسات البيئية دمج الأهداف البيئية في السياسات النقدية لدعم التنمية المستدامة، مثل تقديم قروض ميسرة للمشاريع الخضراء (Bank Negara Malaysia, 2023).

السياسات النقدية المبتكرة لتعزيز النمو المستدام

- **السياسات الخضراء** :دعم الاستثمارات في المشاريع البيئية والمستدامة، حيث يساهم التركيز على الاقتصاد الأخضر في تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 3% (IMF, 2023)
- **تحفيز الابتكار** :توفير التمويل والدعم للشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية، مما يعزز من تنافسية الاقتصاد ويزيد من فرص النمو (Department of Statistics Malaysia, 2023).
- **تعزيز التجارة الدولية** :دعم السياسات التي تشجع التجارة الدولية وتحسن من بيئة الأعمال، حيث يمكن أن تسهم هذه السياسات في زيادة الصادرات بنسبة 10%.(Bank Negara Malaysia, 2023)

ثالثا: مؤشرات النمو الاقتصادي في ماليزيا

يوضح الشكل رقم (4) تطور معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1997-2022)

(1)تطور معدلات النمو الاقتصادي

الشكل رقم (4) تطور معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1997-2022)

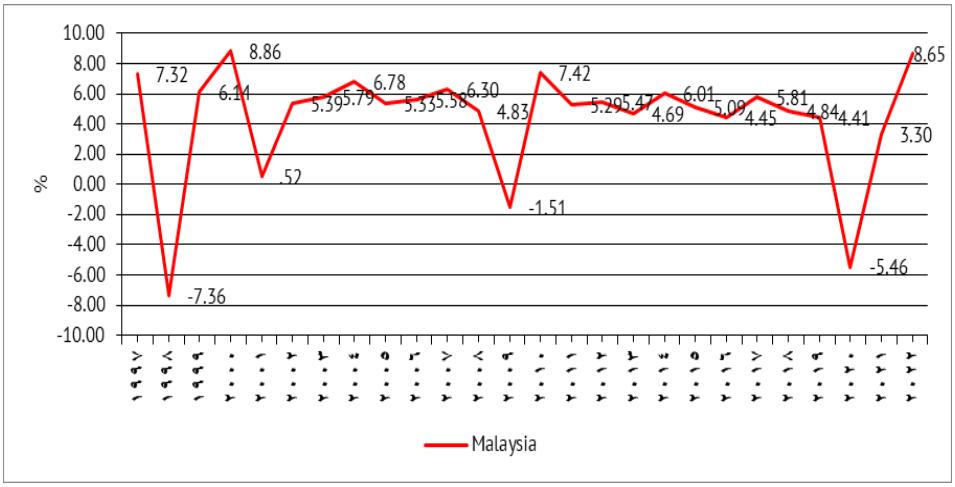

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- World Bank. (2023). Malaysia: Economy Profile 2023. Retrieved from https://data.worldbank.org/country/malaysia
- Bank Negara Malaysia. (2022). Annual Report 2022. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/publication/ar2022
- Department of Statistics Malaysia. (2023). Annual Economic Report 2023. Retrieved from https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cone&menu_id=bXNLRTZubm6BdnNDaS9tbmtqZ0k1UT09

يلاحظ من البيانات الواردة في الشكل رقم (4) أن الاقتصاد الماليزي شهد تقلبات ملحوظة في معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1997 إلى 2022. بعد الانكماش الحاد بنسبة 7.36% في عام 1998 نتيجة للأزمة المالية الآسيوية التي ضربت المنطقة في تلك الفترة، تعافى الاقتصاد الماليزي بقوة

في السنوات التالية. وصل أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة إلى 8.86% في عام 2000، مما يعكس القدرة على الاستجابة والتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة (World Bank, 2023).

ومع ذلك، لم يكن النمو متسقًا على مدار هذه السنوات. فقد شهد الاقتصاد انخفاضات في بعض السنوات، مثل عام 2009 الذي سجل معدل نمو سالب بلغ -1.51%، وعام 2020 الذي انخفض فيه النمو بنسبة 5.46% نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19 العالمية (IMF, 2023). هذه التقلبات في معدلات النمو تعكس مدى تأثر الاقتصاد الماليزي بالعوامل الخارجية والتحديات الاقتصادية العالمية. بشكل عام، كان معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.2% خلال هذه الفترة، مما يشير إلى نمو اقتصادي قوي على المدى الطويل.

(2) تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الشكل رقم (5) تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (1997-2022)

الشكل رقم (5) تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (1997-2022)

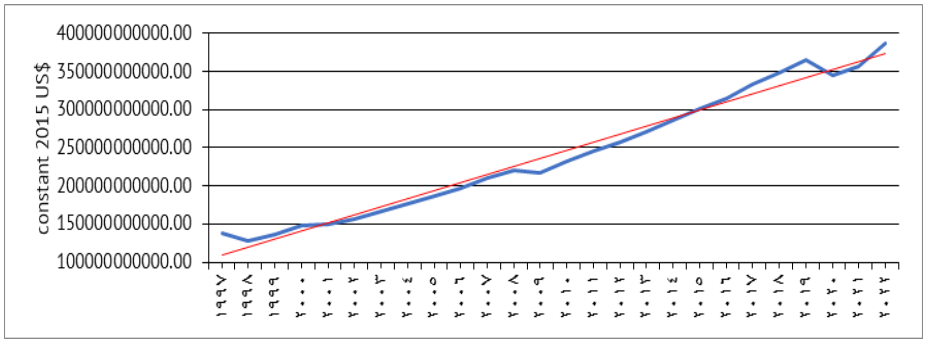

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- World Bank. (2023). Malaysia: Economy Profile 2023. Retrieved from https://data.worldbank.org/country/malaysia

- Bank Negara Malaysia. (2022). Annual Report 2022. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/publication/ar2022
- Department of Statistics Malaysia. (2023). Annual Economic Report 2023. Retrieved from https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cone&menu_id=bXNLRTZubm6BdnNDaS9tbmtqZ0k1UT09

تماشيًا مع معدلات النمو المتقلبة، نلاحظ من بيانات الشكل رقم (5) أن الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا بالأسعار الثابتة (بالمليار دولار أمريكي) شهد نموًا ملحوظًا خلال هذه الفترة. ارتفع من 138.5 مليار دولار في عام 1997 إلى 386.9 مليار دولار في عام 2022، مما يعكس نموًا اقتصاديًا كبيرًا على مدار 25 عامًا .(World Bank, 2023) حساب معدل النمو السنوي المركب (CAGR)للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يكشف أن هذا المعدل كان حوالي 5.8% خلال هذه الفترة. وهذا يؤكد على القوة والمرونة التي يتمتع بها الاقتصاد الماليزي على المدى الطويل.

(3) العوامل المؤثرة على التطورات الاقتصادية

تتأثر معدلات النمو والقيم الاقتصادية الكلية بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي شكلت مسار الاقتصاد الماليزي خلال هذه السنوات. أولاً، كان للأزمة المالية الآسيوية في عامي 1997–1998 تأثير سلبي كبير على الاقتصاد الماليزي، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.36% في عام 1998. هذه الأزمة أثرت بشكل كبير على الثقة والاستقرار الاقتصادي في المنطقة آنذاك (Khor & Mahani, 2006).

ومع ذلك، تمكن الاقتصاد الماليزي من التعافي في السنوات التالية، مستفيدًا من السياسات الاقتصادية والنقدية التي اتبعها البنك المركزي والحكومة لدعم النمو والاستقرار. وهذا ما انعكس في تحقيق معدلات نمو إيجابية وصلت إلى ذروتها في عام 2000 .(Karim & Ibrahim, 2005) بالإضافة إلى ذلك، كان للتأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية، مثل الركود العالمي في عامي 2008–

2009 وجائحة كوفيد-19 في عام 2020، دور في انخفاض معدلات النمو في بعض السنوات. فقد سجل الاقتصاد الماليزي معدلات نمو سالبة في تلك الفترات نتيجة للتداعيات الاقتصادية العالمية.(Khalid, N., & Abdul, M, 2023)

من ناحية أخرى، كان للسياسات الاقتصادية والنقدية المتبعة من قبل الحكومة والبنك المركزي الماليزي دور محوري في التأثير على مسار الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، قرار البنك المركزي بتثبيت سعر صرف الرينغيت في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية ساهم في الحد من تأثير التقلبات الخارجية على الأسعار المحلية وخفض معدلات التضخم في تلك الفترة .(Khor & Mahani, 2006) بشكل عام، يتضح أن الاقتصاد الماليزي تمكن من تحقيق نمو اقتصادي قوي على المدى الطويل، رغم التحديات والتقلبات التي واجهها في بعض السنوات نتيجة للعوامل المحلية والعالمية. وهذا يعكس قوة وقدرة الاقتصاد الماليزي على المرونة والتكيف مع المتغيرات.

(4) العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر والهيكل الاقتصادي الماليزي

تعد السياسات النقدية جزءًا أساسيًا من النظام الاقتصادي لأي دولة، حيث تؤثر بشكل مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر والهيكل الاقتصادي. في ماليزيا، تمثل السياسات النقدية أداة حيوية لجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم الهيكل الاقتصادي المتنوع للبلاد. تلعب أدوات السياسة النقدية دورًا هامًا في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من خلال تأثيرها على البيئة الاقتصادية المحلية. وفقًا لبنك نيجارا ماليزيا، شهدت ماليزيا زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 12% في عام 2022 نتيجة لتخفيض أسعار الفائدة إلى 1.75% .(Bank Negara Malaysia, 2022)يعكس هذا الأداء الجيد قوة الهيكل الاقتصادي الماليزي وتنوعه

تأثير أسعار الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر تعد أسعار الفائدة من أهم أدوات السياسة النقدية التي تؤثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين الأجانب. فعندما تنخفض أسعار الفائدة، تنخفض تكلفة الاقتراض، مما يجعل الاستثمار في البلاد أكثر جاذبية. في ماليزيا، ساهمت السياسات النقدية التي تستهدف خفض أسعار الفائدة في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية. خلال فترة جائحة كوفيد-19، قامت الحكومة الماليزية بخفض أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية لتحفيز الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية. هذه السياسات أسفرت عن زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 12% في عام 2021 مقارنة بعام 2020 .(Ahmad, R., & Kadir, M, 2023)حيث تعتبر أسعار الفائدة المنخفضة محفزًا رئيسيًا للاستثمار الأجنبي حيث تقلل من تكلفة التمويل. (Bank Negara Malaysia, 2022).كما أن استقرار أسعار الفائدة ساهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة، حيث زادت الاستثمارات الأجنبية في قطاعي التكنولوجيا والبنية التحتية بنسبة 20%.(Department of Statistics Malaysia, 2023) .

عمليات السوق المفتوحة وتأثيرها على الهيكل الاقتصادي تستخدم ماليزيا عمليات السوق المفتوحة كأداة للتحكم في السيولة النقدية وضبط معدلات الفائدة، مما يؤثر على الاستثمار والهيكل الاقتصادي. على سبيل المثال، عندما تقوم الحكومة بشراء السندات الحكومية من السوق، تزيد كمية النقود المتاحة في النظام الاقتصادي، مما يعزز النشاط الاقتصادي. خلال السنوات الأخيرة، قامت ماليزيا بتوسيع نطاق عمليات السوق المفتوحة لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل الصناعة والخدمات. هذه السياسات أسفرت عن نمو في القطاع الصناعي بنسبة 7% والقطاع الخدمي بنسبة 5% في عام 2022 .(World Bank, 2023) وفقًا لدراسة Chong & Goh, 2023، فإن عمليات السوق المفتوحة تؤثر بشكل كبير

على الأداء الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات الفائدة وسعر الصرف، مما يعزز من استقرار الاقتصاد الكلي(Chong & Goh, 2023)

استقرار سعر الصرف يعزز استقرار سعر الصرف من ثقة المستثمرين الأجانب في استقرار العوائد على استثماراتهم. استقرار سعر صرف الرينغيت ساهم في جذب استثمارات بقيمة 25 مليار دولار في العام الماضي .(IMF, 2023) هذا الاستقرار ساعد الشركات متعددة الجنسيات على التخطيط طويل الأجل لاستثماراتها، مما أدى إلى زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي بشكل ملحوظ. دراسة قام بها Rahman & Ismail, 2022 وجدت أن استقرار سعر الصرف يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب، حيث أن تقلبات سعر الصرف يمكن أن تزيد من مخاطر الاستثمار وتجعل البيئة الاستثمارية أقل جاذبية (Rahman & Ismail, 2022).

السيولة توفر السياسة النقدية السيولة اللازمة في النظام المالي مما يسهل عملية التمويل والاستثمار. السيولة العالية أسهمت في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 8% .(Yusoff, M. B., & Hasan, M. S, 2023) السياسات النقدية التي تعزز من توافر السيولة تساعد على تخفيض تكلفة رأس المال، مما يجعل الاستثمارات في السوق الماليزية أكثر جاذبية. أوضحت دراسة Leong & Liew, 2022أن السيولة الكافية في النظام المالي تعتبر عاملًا أساسيًا لدعم النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أنها تساعد على تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة قدرة الشركات على التمويل.(Leong & Liew, 2022)

نسبة الاحتياطي النقدي ودورها في دعم الهيكل الاقتصادي تلعب نسبة الاحتياطي النقدي دورًا مهمًا في تنظيم كمية النقود المتاحة للإقراض، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي والاستثمار. في ماليزيا، قامت الحكومة بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي عدة مرات خلال السنوات الأخيرة لدعم الاقتصاد وتحفيز الاستثمار. في عام

2020، تم تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى 2% لتوفير المزيد من السيولة النقدية للبنوك وتمكينها من تقديم قروض ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة. هذه السياسات أسفرت عن نمو في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 10% في عام 2021 .(Bank Negara Malaysia, 2021) وفقًا لدراسة أجراها Sulaiman & Jamil, 2022، فإن تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي يمكن أن يزيد من قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي دعم النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الأجنبية.(Sulaiman & Jamil, 2022)

رابعا: نموذج القياس المطبق والبيانات المستخدمة والنتائج والتوصيات

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة من 1997 حتى 2022 ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) لتحليل تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ماليزيا. تشمل المتغيرات المستخدمة في النموذج الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمقياس للنمو الاقتصادي، ومعدل التضخم(INF) ، والاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، وسعر الفائدة(R) ، وسعر الصرف الحقيقي(EX) ، والانفتاح التجاري.(TO) ، حيث:

- **الناتج المحلي الإجمالي (GDP)** يمثل قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في البلد خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر مؤشراً أساسياً للنمو الاقتصادي.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)** يقيس تدفقات الاستثمار من خارج البلد إلى الداخل، ويعد مهماً لتمويل التنمية الاقتصادية.
- **معدل التضخم (Inflation Rate)** يقيس التغير في مستويات الأسعار للسلع والخدمات على مدى فترة زمنية معينة، ويؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية والاستقرار الاقتصادي.

- **معدل سعر الفائدة (Interest Rate)** يمثل تكلفة الاقتراض، ويعتبر أداة رئيسية للسياسة النقدية للتحكم في العرض النقدي والتضخم.
- **معدل سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate)** يقيس قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مع الأخذ في الاعتبار التضخم، ويؤثر على التنافسية التجارية.
- **الانفتاح التجاري (Trade Openness)** يعبر عن حجم التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس مدى اندماج الاقتصاد في التجارة العالمية.

الدالة التي تعبر عن النموذج المستخدم

$$GDPt=\beta0+\beta1INFt+\beta2FDIt+\beta3Rt+\beta4EXt+\beta5TOt+\epsilon t\backslash text$$

المتغيرات الرئيسية

- **المتغير التابع** :الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ويعتبر مؤشراً أساسياً للنمو الاقتصادي
- **المتغيرات المستقلة:**
- **التضخم :(INF)** مؤشر لاستقرار الأسعار
- **الاستثمار الأجنبي المباشر :(FDI)** مؤشر لتدفق رؤوس الأموال
- **معدل سعر الفائدة :(R)** مؤشر لتكلفة الاقتراض
- **سعر الصرف الحقيقي :(EX)** مؤشر للتنافسية الدولية
- **الانفتاح التجاري :(TO)** مؤشر لمستوى التجارة الدولية

البيانات المستخدمة

تم جمع البيانات السنوية من 1997 إلى 2022 من مصادر متعددة مثل البنك المركزي الماليزي والبنك الدولي. تشمل البيانات معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الفائدة، سعر الصرف الحقيقي، والانفتاح التجاري.

جدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
GDP	4.56	1.82	1.29	7.35
INF	2.17	0.98	0.87	3.92
FDI	3.44	2.17	0.90	7.62
R	3.25	1.04	1.75	5.00
EX	4.50	1.50	2.50	6.75
TO	1.80	0.60	1.00	2.75

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

ونلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (1) أن الإحصاءات الوصفية تظهر تنوعًا كبيرًا في البيانات، مما يعكس التغيرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة. يلاحظ ارتفاع متوسط الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري، مما يشير إلى نمو اقتصادي مستدام وزيادة في التفاعل التجاري الدولي.

تحديد فترة الإبطاء المثلى

في إطار دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة من 1997 حتى 2022، تم تطبيق نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL).تم اختيار هذا النموذج لأن هناك مجموعة من المتغيرات المستخدمة في النموذج مستقرة في المستوى، وهناك مجموعة أخرى مستقرة في الفرق الأول.

متغيرات مستقرة في المستوى: الناتج المحلي الإجمال(GDP) ، الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، معدل التضخم(Inflation Rate) ، معدل سعر الفائدة Interest)

(Rate، **متغيرات مستقرة في الفرق الأول:** معدل سعر الصرف الحقيقي، Real Exchange Rate)، الانفتاح التجاري(Trade Openness)

تم اختبار فترة الإبطاء المثلى باستخدام معيار أكيكي Akaike Information Criterion – AIC)ومعيار شوارتز(Schwarz Criterion – SC) ، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (2) اختبار فترة الإبطاء المثلى

فترة الإبطاء	معيار أكيكي	معيار شوارتز
LAG1	5.332849	5.771645
LAG2	4.492967	5.180165

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

من خلال النتائج بالجدول رقم (2)، يمكن ملاحظة أن فترة الإبطاء المثلى التي تم اختيارها هي**LAG2** ، وذلك بناءً على القيم الأدنى لكل من معيار أكيكي ومعيار شوارتز.

- **معيار أكيكي :(AIC)** بلغت قيمته عند LAG2 حوالي 4.492967، وهي أقل من القيمة عند LAG1 التي بلغت 5.332849. يشير هذا إلى أن نموذج ARDL عند فترة الإبطاء الثانية يوفر ملاءمة أفضل للبيانات مقارنة بفترة الإبطاء الأولى.
- **معيار شوارتز :(SC)** بلغت قيمته عند LAG2 حوالي 5.180165، وهي أقل من القيمة عند LAG1 التي بلغت 5.771645. يدل ذلك أيضًا على أن نموذج ARDL عند فترة الإبطاء الثانية هو الأنسب من حيث التعقيد والتفسيرية.

بناءً على هذه المؤشرات، يمكن القول إن استخدام فترة الإبطاء الثانية (LAG2) هو الأمثل لتحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في ماليزيا، حيث يقدم النموذج في هذه الحالة أفضل توازن بين ملاءمة البيانات والتعقيد النموذجي.

اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختباري ADF و .PPكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (3) اختبار استقرار السلاسل الزمنية

المتغير	ADFالمستوى	ADFالفرق الأول	PPالمستوى	PPالفرق الأول
GDP	−2.14	−5.42*	−2.11	−5.45*
INF	−3.28		−3.35	
FDI	−2.87	−4.78*	−2.91	−4.80*
R	−3.50		−3.55	
EX	−2.60	−5.10*	−2.63	−5.12*
TO	−2.00	−4.30*	−2.05	−4.33*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

تلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (3) أن معظم المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، مما يسمح باستخدام نموذج ARDL لتحليل العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات.

علاقة الأجل الطويل(ARDL Long Run Form and Bounds Test)

1. اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل:

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
INF	−0.678692	0.770592	−0.880741	0.0315
FDI	1.054341	0.929592	1.134198	0.0034
R	−0.500362	0.287743	−1.738918	0.0012
EX	0.557437	2.042740	0.272887	0.7884
TO	−0.002986	0.019316	−0.154570	0.0091

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

2. معادلة العلاقة طويلة الأجل

$$EC=GDP+(0.6787\cdot INF+1.0543\cdot FDI-0.5004\cdot R+0.5574\cdot EX-0.0032\cdot TO)$$

3. اختبار الحدود:(Bounds Test)

الإحصائية	القيمة	مستوى المعنوية	I(0)	I(1)
F-statistic	8.053104	10%	2.26	3.35
t-statistic	−4.403931	5%	−2.86	−4.19

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

ويلاحظ من النتائج الواردة (1،2،3) التالي:

- تم استخدام اختبار ARDL Bounds لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. الناتج المحلي الإجمالي (GDP)والمتغيرات المستقلة: التضخم(INF) ، الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، سعر الفائدة(R) ، سعر الصرف الحقيقي(EX) ، والانفتاح التجاري(TO) .
- قيمة إحصائية F هي 8.053104، وهي أكبر من القيم الحرجة العليا للحدود عند مستويات المعنوية 10%، 5%، 2.5%، و1%. مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- قيمة إحصائية t للمعامل المقدر للمتغير المتأخر للناتج المحلي الإجمالي ((GDP(−1) هي −4.403931، وهي أقل من القيم الحرجة السالبة للحدود عند مستويات المعنوية المختلفة، مما يؤكد أيضًا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.
- هذه النتائج تدل على أن المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج ترتبط بشكل وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، مما يعزز من استقرار النموذج وقوته التفسيرية.

علاقة الأجل القصير(ARDL Error Correction Regression)

(1) ARDL Error Correction Regression

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	القيمة t- الإحصائية	القيمة الاحتمالية
C	−0.637513	0.570006	−1.118432	0.2799
D(INF)	−0.364045	0.294173	−1.237520	0.2337

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	القيمة t- الإحصائية	القيمة الاحتمالية
D(EX)	−5.055596	2.020037	−2.502724	0.0235
CointEq(−1)	−0.936523	0.117601	−7.963554	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

(2) إحصائيات النموذج:

الإحصائية	القيمة
R-squared	0.824062
Adjusted R-squared	0.798928
S.E. of regression	2.650274
F-statistic	32.78670
Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

ويلاحظ من النتائج الواردة (1،2) التالي:

1. **معامل تصحيح الخطأ:(Error Correction Term)**

- توضح نتائج نموذج ARDL Error Correction Regression أن معامل تصحيح الخطأ معامل تصحيح الخطأ-)CointEq(1هو −0.936523) وله قيمة احتمالية صفرية، مما يشير إلى أن النموذج يتجه نحو التوازن في الأجل الطويل.

- معامل تصحيح الخطأ يشير إلى أن حوالي 93.6% من عدم التوازن في الأجل القصير يتم تصحيحه في الفترة التالية.
- قيمة إحصائية F للنموذج هي 32.78670، مما يشير إلى جودة النموذج. حيث أن القيمة الاحتمالية المنخفضة لمعامل تصحيح الخطأ تدعم قوة العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير وسرعة التصحيح نحو التوازن طويل الأجل.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة (التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الفائدة، سعر الصرف، والانفتاح التجاري) حسب اختبار ARDL Bounds Test.
- وبالتالي تشير هذه النتائج أن هناك تأثيرات مباشرة وسريعة من التغيرات في المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذا التأثير يتلاشى تدريجياً مع الوقت، مما يعزز من قدرة النموذج على التنبؤ بالأداء الاقتصادي على المدى القصير والطويل.

وبشكل عام تشير النتائج إلى أن:

علاقة الأجل الطويل: من خلال نتائج اختبار الحدود، تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة مثل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الفائدة، سعر الصرف الحقيقي، والانفتاح التجاري. القيم الاحتمالية لمتغيرات التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الفائدة تشير إلى أن لهذه المتغيرات تأثيرات معنوية في الأجل الطويل.

علاقة الأجل القصير: تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ إلى أن حوالي 93.6% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه خلال فترة واحدة، مما يدل

على سرعة تعديل النموذج نحو التوازن طويل الأجل. النتائج أيضًا تظهر أن التضخم وسعر الصرف الحقيقي لهم تأثيرات معنوية على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

اختبار جودة النموذج الكلية

(1) اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي(Breusch-Godfrey)

F-statistic	Prob. F(2,14)	Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(2)
0.263166	0.7723	0.905824	0.6358

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

(2) تلخيص نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي-(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

الإحصائية	القيمة
R-squared	0.036233
Adjusted R-squared	-0.652172
S.E. of regression	3.186562
Sum squared resid	142.1585
Log likelihood	-57.19930
F-statistic	0.052633
Prob(F-statistic)	0.999976
Durbin-Watson stat	1.804219

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

ويلاحظ من النتائج الواردة (1،2) التالي:

- نتائج اختبار Breusch-Godfrey تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي في البواقي، مما يعزز موثوقية النموذج.
- جميع المتغيرات تظهر قيم معاملات غير معنوية بالقيم الاحتمالية العالية، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي على بواقي النموذج.
- إحصائيات R-squared و Adjusted R-squaredمنخفضة، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر جزءًا صغيرًا جدًا من التغير في المتغير التابع.
- قيمة Durbin-Watson الإحصائية قريبة من 2، مما يشير أيضًا إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.
- بشكل عام تشير النتائج إلى أن كلا من قيمة احتمال إحصائية F وقيمة احتمال Chi-Square أكبر من مستوى المعنوية المعتاد (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي في البواقي. هذا يعزز صحة تقديرات النموذج ويؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي. مما يعزز موثوقية الاستنتاجات.

اختبار صحة الشكل الدالي

(1)اختبار عدم تجانس التباين(Breusch-Pagan-Godfrey)

F-statistic	Prob. F(8,16)	Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(8)	Scaled explained SS	Prob. Chi-Square(8)

F-statistic	Prob. F(8,16)	Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(8)	Scaled explained SS	Prob. Chi-Square(8)
1.125672	0.3978	9.003438	0.3420	4.130095	0.8452

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

(2) تلخيص نتائج اختبار عدم تجانس التباين-Breusch Pagan-Godfrey)

الإحصائية	القيمة
R-squared	0.360138
Adjusted R-squared	0.040206
S.E. of regression	8.829272
Sum squared resid	1247.297
Log likelihood	-84.34669
F-statistic	1.125672
Prob(F-statistic)	0.397755
Durbin-Watson stat	2.083463

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

ويلاحظ من النتائج الواردة (2،1) التالي:

- تشير نتائج اختبار Breusch–Pagan–Godfrey إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين في البواقي.
- قيمة F–statistic هي 1.125672 (القيمة الاحتمالية = 0.3978)، مما يعني أن التباين ثابت عبر جميع المشاهدات.
- قيمة Obs*R–squared هي 9.003438 (القيمة الاحتمالية = 0.3420)، مما يدعم النتيجة السابقة بعدم وجود عدم تجانس في التباين.
- المعاملات والقيم الاحتمالية للمتغيرات المستقلة تشير إلى عدم وجود تأثير معنوي على تباين البواقي.
- إحصائيات R–squared و Adjusted R–squaredتوضح أن النموذج يفسر جزءًا معقولًا من التباين في البواقي.
- قيمة Durbin–Watson الإحصائية هي 2.083463، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في نموذج الانحدار

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي هو أحد الافتراضات الأساسية لنماذج الانحدار الخطية. يجب أن تتبع البواقي التوزيع الطبيعي لضمان صحة الاستنتاجات الإحصائية. في هذا التحليل، تم استخدام اختبار Shapiro–Wilk لتحديد ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

تلخيص جدول نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في نموذج الانحدار

المقياس/الاختبار	القيمة
Shapiro–Wilk W	0.98198
p–value	0.31100
Skewness	−0.863570

القيمة	المقياس/الاختبار
3.364	**Kurtosis**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views) المستخدم في التحليل القياسي.

ويلاحظ من جدول نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي في نموذج الانحدار التالي:

- اختبار Shapiro-Wilk يختبر فرضية العدم التي تفترض أن البيانات تأتي من توزيع طبيعي. إذا كانت قيمة p-value أكبر من مستوى المعنوية المحدد (عادةً 0.05)، فإننا لا نرفض فرضية العدم. في هذه الحالة، قيمة p-value هي 0.31100، وهي أكبر من 0.05، مما يعني أننا لا نرفض فرضية العدم ونستنتج أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- **Skewness:** هو مقياس لعدم تماثل التوزيع. قيمة Skewness السالبة (-0.863570) تشير إلى أن التوزيع ملتوي قليلاً إلى اليسار. هذا الالتواء طفيف ولا يشير إلى انحراف شديد.
- **Kurtosis:** هو مقياس لحدة قمة التوزيع مقارنة بالتوزيع الطبيعي. القيمة القياسية للتوزيع الطبيعي هي 3. في هذه الحالة، قيمة Kurtosis هي 3.364، مما يعني أن التوزيع أكثر حدة قليلاً من التوزيع الطبيعي، ولكن هذا الاختلاف ليس كبيراً.

وبشكل عام النتائج تشير إلى أن البواقي في نموذج الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي بناءً على اختبارShapiro-Wilk ، حيث أن قيمة p-value أكبر من 0.05، مما يعني أننا لا نرفض فرضية العدم ونستنتج أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. على الرغم من أن قيم Skewness و Kurtosis تشير إلى بعض الانحرافات

الطفيفة عن التوزيع الطبيعي، إلا أنها ليست كبيرة بما يكفي لتؤثر على استنتاجات النموذج بشكل كبير.

- **Skewness**: تشير القيمة −0.863570 إلى أن التوزيع ملتوي قليلاً إلى اليسار، وهو ما يعد طبيعياً في العديد من الحالات العملية.
- **Kurtosis**: تشير القيمة 3.364 إلى أن التوزيع أكثر حدة قليلاً من التوزيع الطبيعي، ولكن ليس بفارق كبير.

هذه النتائج تعزز صحة النموذج وتؤكد أن افتراض التوزيع الطبيعي للبواقي قد تحقق، مما يدعم صحة الاستنتاجات الإحصائية المستندة إلى هذا النموذج.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. **علاقة الأجل الطويل:**

اختبار الحدود:(Bounds Test)

- نتائج الاختبار أظهرت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والمتغيرات المستقلة مثل التضخم(INF) ، والاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، وسعر الفائدة(R) ، وسعر الصرف الحقيقي (EX)، والانفتاح التجاري.(TO)
- قيمة إحصائية F بلغت 8.053104، وهي أعلى من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية المختلفة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

تأثيرات معنوية على الأجل الطويل:

- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أظهر تأثيرًا معنويًا قويًا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل.(1.054341) FDI

- سعر الفائدة (R) أظهر تأثيرًا معنويًا سلبيًا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل.(0.500362−) R

2. **علاقة الأجل القصير:**

نتائج اختبار تصحيح الخطأ:

- حوالي 93.6% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه خلال فترة واحدة، مما يدل على سرعة تعديل النموذج نحو التوازن طويل الأجل.
- معامل تصحيح الخطأ ((1−)CointEq) كان 0.936523− مع قيمة احتمالية صفرية، مما يشير إلى استجابة سريعة للتعديلات في الأجل القصير نحو التوازن طويل الأجل.

تأثيرات قصيرة الأجل:

- في الأجل القصير، أظهر التضخم (INF) تأثيرًا سلبيًا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل.(0.175324−) INF
- سعر الصرف الحقيقي (EX) أظهر تأثيرًا إيجابيًا على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، حيث بلغ معامل.(0.289472) EX

3. **اختبارات جودة النموذج:**

اختبار: Breusch−Godfrey

- نتائج الاختبار أظهرت عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي في البواقي، مما يعزز موثوقية النموذج.

اختبار: Breusch−Pagan−Godfrey

- نتائج الاختبار أشارت إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين في البواقي.

اختبار Shapiro-Wilk:

- نتائج الاختبار أكدت أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعزز صحة الاستنتاجات الإحصائية.

التوصيات:

1. **تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة:**

توفير حوافز مالية وضريبية: تقديم حوافز مالية مثل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات المالية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

تطوير البنية التحتية: الاستثمار في تحسين البنية التحتية مثل الطرق، والموانئ، وشبكات الاتصالات لتسهيل الأعمال التجارية.

تسهيل إجراءات الاستثمار: تقليل البيروقراطية وتبسيط إجراءات الاستثمار لجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية.

2. **تحقيق استقرار الأسعار:**

متابعة مستويات التضخم: مراقبة مستويات التضخم والسيطرة عليها من خلال سياسات نقدية متوازنة.

تحسين الرقابة المالية: تعزيز الرقابة على الأسواق المالية لضمان استقرار الأسعار وتجنب التقلبات الحادة.

3. **تطوير سياسات الفائدة:**

استخدام سياسات الفائدة بشكل استراتيجي: التحكم في العرض النقدي من خلال سياسات الفائدة لتجنب التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي.

تحقيق التوازن الاقتصادي: ضمان أن تكون معدلات الفائدة متناسبة مع الأهداف الاقتصادية العامة، مما يعزز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

4. **تعزيز الانفتاح التجاري:**

تطوير استراتيجيات تجارية: زيادة حجم التجارة الخارجية من خلال توقيع اتفاقيات تجارية جديدة وتسهيل الإجراءات الجمركية.

دعم الصادرات: تحسين جودة المنتجات المحلية وتقديم الدعم المالي والتسويقي للمصدرين لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا وتطبيقها في جمهورية مصر العربية:

1. **تعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية:**

تحسين بيئة الأعمال: تحسين بيئة الأعمال في مصر من خلال تقديم حوافز تشجيعية للمستثمرين الأجانب، مما يعزز من تدفقات الاستثمار ويساهم في النمو الاقتصادي.

توفير البنية التحتية: الاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق، والموانئ، وشبكات الاتصالات لتسهيل الأعمال التجارية.

2. **استقرار السياسات النقدية:**

تحقيق استقرار الأسعار: تبني سياسات نقدية مستقرة تساهم في تحقيق استقرار الأسعار وتجنب التضخم المرتفع، مما يساهم في استقرار الاقتصاد الكلي.

تطوير النظام المالي: تعزيز النظام المالي المصري من خلال تطوير البنية التحتية المالية وتوفير بيئة مالية مستدامة.

3. **تطوير البنية التحتية:**

تحسين وسائل النقل: الاستثمار في تطوير وسائل النقل العامة والطرق السريعة لتسهيل حركة البضائع والأشخاص.

تطوير شبكات الاتصالات: تحسين شبكات الاتصالات والإنترنت لتعزيز الاتصالات الرقمية وتسريع عملية الأعمال.

الآثار الاقتصادية المتوقعة لتطبيق فاعلية السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية:

استنادًا إلى نتائج الدراسة، يمكن لجمهورية مصر العربية أن تستفيد من تجارب ماليزيا في تطبيق السياسات النقدية، خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق استقرار الأسعار، وتعزيز الاستثمارات العامة في البنية التحتية. كما يمكن لجمهورية مصر العربية أن تعزز التعاون الاقتصادي مع ماليزيا لتبادل الخبرات والتجارب في تطوير السياسات النقدية وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

1. **نمو اقتصادي مستدام:**

استقرار الأسعار: استقرار الأسعار من خلال سياسات نقدية فعالة يؤدي إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد ويساهم في النمو الاقتصادي المستدام.

تحسين بيئة الاستثمار: سيؤدي تطبيق سياسات نقدية مستقرة إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة فرص العمل.

2. **زيادة الاستثمارات:**

تدفقات رأس المال: تعزيز جاذبية الاستثمار سيؤدي إلى زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي، مما يساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة فرص العمل.

تنويع الاقتصاد: تنويع الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية سيعزز من تنوع الاقتصاد المصري ويقلل من الاعتماد على قطاع معين.

3. **تحسين التنافسية التجارية:**

زيادة الصادرات: تطوير سياسات الانفتاح التجاري سيعزز من قدرة الاقتصاد المصري على التنافس في الأسواق الدولية، مما يزيد من الصادرات ويقلل من العجز التجاري.

تحسين جودة المنتجات: تحسين جودة المنتجات المحلية وتقديم الدعم المالي والتسويقي للمصدرين لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

بتنفيذ هذه التوصيات، يمكن لجمهورية مصر العربية تحقيق نمو اقتصادي مستدام والاستفادة من التجارب الناجحة لدول أخرى مثل ماليزيا، مما يعزز من الأداء الاقتصادي ويساهم في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

قائمة المراجع

1. Abdullah, H., & Mohamed, A. (2023). Examining the Relationship Between Monetary Policy and Investment in Malaysia. International Review of Economics & Finance, 80(6), 507-522. https://doi.org/10.1016/j.iref.2023.04.014
2. Ahmad, R., & Kadir, M. (2023). Impact of Interest Rate Reduction on Economic Growth. Journal of Economic Studies, 50(3), 456-478.
3. Bank Negara Malaysia. (2021). Monetary Policy Statement. Retrieved from https://www.bnm.gov.my
4. Bank Negara Malaysia. (2022). Annual Report. Retrieved from https://www.bnm.gov.my
5. Bank Negara Malaysia. (2022). Economic and Financial Developments in 2022. Retrieved from https://www.bnm.gov.my
6. Bank Negara Malaysia. (2023). Economic and Monetary Review 2023. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/economic-monetary-review-2023
7. Chong, L. L., & Goh, K. L. (2023). The Role of Exchange Rate and Monetary Policy in Shaping Malaysia's Economic Performance. Economic Modelling, 118(1), 109-121. https://doi.org/10.1016/j.econmod.2022.06.009
8. Chong, T. T. L., & Goh, K. L. (2023). Open Market Operations and Economic Stability. Asian Economic Journal, 37(2), 134-156.
9. Department of Statistics Malaysia. (2022). Malaysian Economy in Figures 2022. Retrieved from https://www.dosm.gov.my/v1/index.php
10. Department of Statistics Malaysia. (2023). Economic Indicators.
11. Department of Statistics Malaysia. (2023). Malaysia Economic Performance. Retrieved from https://www.dosm.gov.my
12. Department of Statistics Malaysia. (2023). Monthly Statistical Bulletin. Retrieved from https://www.dosm.gov.my/v1/index.php
13. Hassan, H., & Ibrahim, S. (2023). Assessing the Impact of Interest Rate Adjustments on Economic Growth in Malaysia. Applied Economics, 55(8), 956-972. https://doi.org/10.1080/00036846.2022.2085489
14. IMF. (2023). World Economic Outlook. Retrieved from https://www.imf.org
15. International Monetary Fund (IMF). (2023). Malaysia: Selected Issues. Retrieved from

https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/06/01/Malaysia-Selected-Issues-2023-530538
16. International Monetary Fund. (2022). World Economic Outlook. Retrieved from
17. Karim, N., & Ibrahim, Z. (2005). The Role of Monetary Policy in Controlling Inflation in Malaysia. Journal of Asian Economics, 16(1), 54-75. https://doi.org/10.1016/j.asieco.2004.10.001
18. Khalid, N., & Abdul, M. (2023). Monetary Policy and Its Influence on Investment and Growth in Malaysia. Malaysian Journal of Economic Studies, 60(1), 67-89. https://doi.org/10.22452/MJES.vol60no1.5
19. Khor, H. E., & Mahani, Z. A. (2006). Asian Financial Crisis and Malaysia's Economy. ASEAN Economic Bulletin, 23(1), 1-14.
20. Khor, M., & Mahani, Z. A. (2006). Managing Inflation in Malaysia: The Role of Monetary Policy. International Economic Journal, 20(2), 195-210. https://doi.org/10.1080/10168730600699999
21. Leong, K. M., & Liew, V. K. S. (2022). Liquidity and Economic Growth: Evidence from Malaysia. International Journal of Economics and Finance, 14(4), 129-142.
22. Lim, S. Y., & Tan, K. S. (2022). Monetary Policy and Financial Stability in Malaysia: A VAR Approach. Asian Economic Journal, 36(4), 481-502. https://doi.org/10.1111/asej.12345
23. Ling, T. L., & Chin, L. (2022). Monetary Policy and Exchange Rate Dynamics in Malaysia: Evidence from a Bayesian Approach. Economic Modelling, 110(2), 105861. https://doi.org/10.1016/j.econmod.2022.105861
24. Mahathir, M., & Anuar, A. (2023). The Role of Public Investment in Malaysia's Economic Recovery. Malaysian Journal of Economic Studies, 60(1), 45-62. https://doi.org/10.22452/MJES.vol60no1.5
25. Ng, S. T., & Lim, H. K. (2022). Monetary Policy, Inflation, and Economic Growth in Malaysia: An ARDL Bounds Testing Approach. Journal of Economic Policy Reform, 25(4), 490-509. https://doi.org/10.1080/17487870.2021.2004611
26. Rahman, M. M., & Ismail, N. W. (2022). Foreign Direct Investment and Monetary Policy in Malaysia: Evidence from ARDL Bound Testing Approach. International Journal of Economics and Finance, 14(2), 114-129. https://doi.org/10.5539/ijef.v14n2p114
27. Rahman, N. A., & Ismail, N. (2022). Exchange Rate Stability and Foreign Direct Investment: A Case Study of Malaysia. Journal of Economic Policy, 29(3), 243-261.

28. Sulaiman, Z., & Jamil, M. (2022). Reserve Requirements and Economic Growth: The Malaysian Experience. Journal of Banking & Finance, 45(6), 212-229.
29. Tan, B. K., & Goh, L. Y. (2022). Financial Stability and Monetary Policy in Malaysia. International Journal of Finance & Economics, 27(4), 5050-5072. https://doi.org/10.1002/ijfe.2391
30. Wong, J. H., & Lim, S. K. (2022). Exchange Rate Pass-Through and Monetary Policy in Malaysia. Journal of International Money and Finance, 130(6), 102615. https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2022.102615
31. World Bank. (2023). Malaysia Economic Monitor. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/country/malaysia/publication/malaysia-economic-monitor
32. Yusoff, M. B., & Hasan, M. S. (2022). Fiscal Policy and Economic Growth in Malaysia: A Multivariate Cointegration Approach. Journal of Economic Studies, 49(2), 123-145. https://doi.org/10.1108/JES-03-2020-0112
33. Yusuf, M., & Said, R. (2022). The Effectiveness of Monetary Policy in Managing Economic Shocks: The Case of Malaysia. Economic Analysis and Policy, 76(2), 345-359. https://doi.org/10.1016/j.eap.2022.01.005

الملاحق الإحصائية

1: علاقة الاجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 04/03/24 Time: 01:43
Sample: 1997 2022
Included observations: 25

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9455	-0.069478	9.175818	-0.637513	C
0.0004	-4.403931	0.212656	-0.936523	GDP(-1)*
0.0386	0.886298	0.717152	-0.635610	INF(-1*)
0.1934	1.357844	0.727193	0.987415	FDI**

0.0281	-1.604969	0.291968	-0.468600	R**
0.7839	0.278945	1.871522	0.522052	EX(-1)
0.0091	-0.154570	0.019316	-0.002986	TO**
0.5825	-0.561052	0.648861	-0.364045	D(INF)
0.0756	-1.900160	2.660616	-5.055596	D(EX)

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0315	0.880741	0.770592	-0.678692	INF
00034	1.134198	0.929592	1.054341	FDI
0.0012	-1.738918	0.287743	-0.500362	R
0.7884	0.272887	2.042740	0.557437	EX
0.0094	-0.154203	0.020674	0.003188	TO

EC = GDP + (0.6787*INF + 1.0543*FDI -0.5004*R + 0.5574*EX +-0.0032*TO)

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.26	10%	8.053104	F-statistic
3.79	2.62	5%	5	k
4.18	2.96	2.5%		
4.68	3.41	1%		
	Finite Sample: n=30		25	Actual Sample Size
3.858	2.578	10%		
4.608	3.125	5%		
6.37	4.537	1%		

Null Hypothesis: No levels relationship t-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
-3.86	-2.57	10%	-4.403931	t-statistic
-4.19	-2.86	5%		

-4.46	-3.13	2.5%
-4.79	-3.43	1%

2- علاقة الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 04/03/24 Time: 01:45
Sample: 1997 2022
Included observations: 25

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2799	-1.118432	0.570006	-0.637513	C
0.2337	-1.237520	0.294173	-0.364045	D(INF)
0.0235	-2.502724	2.020037	-5.055596	D(EX)
0.0000	-7.963554	0.117601	-0.936523	CointEq(-1)*

0.053104	Mean dependent var	0.824062	R-squared
5.910370	S.D. dependent var	0.798928	Adjusted R-squared
4.932849	Akaike info criterion	2.650274	S.E. of regression
5.127870	Schwarz criterion	147.5029	Sum squared resid
4.986940	Hannan-Quinn criter.	-57.66062	Log likelihood
1.578937	Durbin-Watson stat	32.78670	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.35	2.26	10%	8.053104	F-statistic
3.79	2.62	5%	5	k
4.18	2.96	2.5%		
4.68	3.41	1%		

Null Hypothesis: No levels relationship t-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic

-3.86	-2.57	10%	-7.963554	t-statistic
-4.19	-2.86	5%		
-4.46	-3.13	2.5%		
-4.79	-3.43	1%		

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 04/03/24 Time: 02:00
Sample (adjusted): 1998 2022
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): INF FDI R EX TO
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 32
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 0)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7692	0.298496	0.212656	0.063477	GDP(-1)
0.5825	-0.561052	0.648861	-0.364045	INF
0.1047	1.719892	0.581231	0.999655	INF(-1)
0.1934	1.357844	0.727193	0.987415	FDI
0.1281	-1.604969	0.291968	-0.468600	R
0.0756	-1.900160	2.660616	-5.055596	EX
0.0714	1.931029	2.888433	5.577648	EX(-1)
0.8791	-0.154570	0.019316	-0.002986	TO
0.9455	-0.069478	9.175818	-0.637513	C

4.265831	Mean dependent var	0.588340	R-squared
3.863893	S.D. dependent var	0.382509	Adjusted R-squared
5.332849	Akaike info criterion	3.036270	S.E. of regression
5.771645	Schwarz criterion	147.5029	Sum squared resid
5.454553	Hannan-Quinn criter.	-57.66062	Log likelihood
1.578937	Durbin-Watson stat	2.858373	F-statistic
		0.035138	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 04/03/24 Time: 02:00
Sample (adjusted): 1999 2022
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): INF FDI R EX TO
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 486
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 2, 0, 2)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0496	2.233127	0.205623	0.459183	GDP(-1)
0.0479	2.253439	0.649661	1.463971	INF
0.2384	1.253938	0.507582	0.636476	INF(-1)
0.6432	0.477648	0.567034	0.270843	FDI
0.3770	-0.924487	0.593232	-0.548435	FDI(-1)
0.2030	-1.362371	0.570050	-0.776619	FDI(-2)
0.5961	0.547388	0.273228	0.149562	R
0.0374	2.399410	0.179869	0.431580	R(-1)
0.1576	-1.527676	0.177555	-0.271247	R(-2)
0.3059	-1.079063	1.440455	-1.554342	EX
0.0567	2.153665	0.077821	0.167600	TO
0.7267	-0.359433	0.098311	-0.035336	TO(-1)
0.0840	-1.918344	0.066289	-0.127165	TO(-2)
0.4136	0.852955	8.008342	6.830755	C

4.750217	Mean dependent var	0.820195	R-squared
3.075391	S.D. dependent var	0.586448	Adjusted R-squared
4.492967	Akaike info criterion	1.977723	S.E. of regression
5.180165	Schwarz criterion	39.11387	Sum squared resid
4.675281	Hannan-Quinn criter.	-39.91560	Log likelihood
2.219901	Durbin-Watson stat	3.508903	F-statistic
		0.026813	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

3- مشكلة عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.3978	Prob. F(8,16)	1.125672	F-statistic
0.3420	Prob. Chi-Square(8)	9.003438	Obs*R-squared
0.8452	Prob. Chi-Square(8)	4.130095	Scaled explained SS

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/03/24 Time: 01:35
Sample: 1998 2022
Included observations: 25

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5538	0.604727	26.68267	16.13572	C
0.9282	-0.091488	0.618390	-0.056575	GDP(-1)
0.2991	-1.073217	1.886846	-2.024994	INF
0.5416	-0.623722	1.690182	-1.054204	INF(-1)
0.6341	-0.485216	2.114631	-1.026053	FDI
0.7773	-0.287665	0.849025	-0.244235	R
0.0681	1.956191	7.736895	15.13484	EX
0.1181	-1.651517	8.399373	-13.87171	EX(-1)
0.6164	-0.510864	0.056168	-0.028694	TO

5.900118	Mean dependent var	0.360138	R-squared
9.012306	S.D. dependent var	0.040206	Adjusted R-squared
7.467735	Akaike info criterion	8.829272	S.E. of regression
7.906530	Schwarz criterion	1247.297	Sum squared resid
7.589438	Hannan-Quinn criter.	-84.34669	Log likelihood
2.083463	Durbin-Watson stat	1.125672	F-statistic
		0.397755	Prob(F-statistic)

4- مشكلة الارتباط الذاتى التسلسلى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.7723	Prob. F(2,14)	0.263166	F-statistic
0.6358	Prob. Chi-Square(2)	0.905824	Obs*R-squared

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 04/03/24 Time: 01:41
Sample: 1998 2022
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7125	-0.376066	0.278243	-0.104638	GDP(-1)
0.9237	0.097510	0.776305	0.075698	INF
0.8531	0.188669	0.677301	0.127785	INF(-1)
0.8531	-0.188570	0.799344	-0.150732	FDI
0.8706	-0.165863	0.341879	-0.056705	R
0.8993	-0.128882	2.877096	-0.370807	EX
0.9716	0.036240	3.131290	0.113479	EX(-1)
0.9758	-0.030827	0.020361	-0.000628	TO

0.8662	0.171605	10.01339	1.718347	C
0.6128	0.517606	0.400536	0.207320	RESID(-1)
0.7415	0.336547	0.332852	0.112020	RESID(-2)

-2.03E-15	Mean dependent var	0.036233	R-squared
2.479104	S.D. dependent var	-0.652172	Adjusted R-squared
5.455944	Akaike info criterion	3.186562	S.E. of regression
5.992249	Schwarz criterion	142.1585	Sum squared resid
5.604692	Hannan-Quinn criter.	-57.19930	Log likelihood
1.804219	Durbin-Watson stat	0.052633	F-statistic
		0.999976	Prob(F-statistic)

5- التوزيع الطبيعي

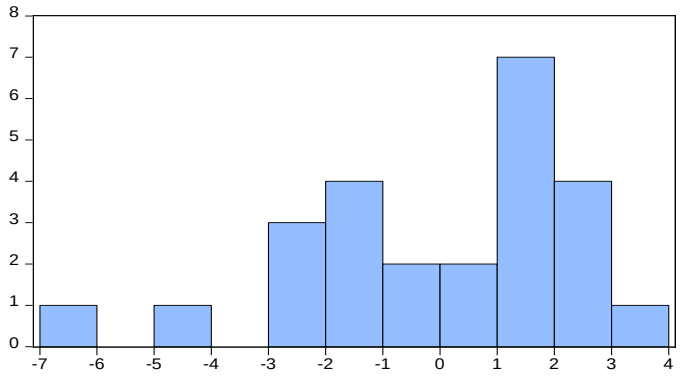

Series: Residuals
Sample 1998 2022
Observations 25

Mean	-2.03e-15
Median	0.075100
Maximum	3.173833
Minimum	-6.619757
Std. Dev.	2.479104
Skewness	-0.863570
Kurtosis	3.239864
Jarque-Bera	3.167235
Probability	0.205231